الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.1/36/16
3 December 1981
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة السادسة والثلاثون
اللجنة الاولى
البند ٤٢ (ب) من جدول الأعمال

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجيـــة)

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية لدى الأمـــم المتحـــدة

يشرفني أن أحيل اليكم نص رسالة من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية لدى الأمم المتحدة تتعلق بحالات أدعي فيها استخدام اسلحة كيميائية وتكسينية فـــي بلدان جنوب شرقي آسيا وفي افغانستان .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامـة تحت البند ٤٢ (ب) من جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، والمعنون " الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : تقرير الامين العام " .

(توقيع) أ . ترويانوفســـكي

تقدم البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الامين العام للامم المتحدة ، ويشرفها ابلاغه بما يلي :

في الآونة الأخيرة عمد ممثلو الولايات المتحدة الامريكية في مختلف هيئات الامم المتحدة الى نشر ادعاءات تفيد بأنه قد حدثت حالات من استخدام أسلحة كيميائية وتكسينية في بلدان جنوب شرقي آسيا وفي افغانستان . وفي هذا الصدد ، تصدر اشارات غير مسؤولة على نحو مباشر أو غير مباشر الى اشتراك الاتحاد السوفياتي على نحو ما في الانتهاكات المزعومة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بخطر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، ولاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . ويقدم من يدّعون هذه الادعاءات ، التي يعرفون أنها غير صحيحة ، كأساس لها ، " تقارير " غير مدعمة بالمرة ، منشورة في الصحف وغيرها من وسائط الاعلام الجماهيري . وقدموا ، في آونة أقرب ، "أدلة مادية" زعم أن اخصائيين من الولايات المتحدة في جنوب شرقي آسيا قد حصلوا عليها . ومع أن هذه الادعاءات التي تهدف الى القاء الشكوك على وفاء الاتحاد السوفياتي بالتزاماته بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحد من الاسلحة ، هي ادعاءات لا أساس لها على الاطلاق ، قامت حملة دعائية صاخبة حول هذه " المسألة " المصطنعة . وجدير بالملاحظة أن ممثلين رفيعي المستوى لحكومة الولايات المتحدة قد اشتركوا في هذه الحملة .

ولم تعرض أي مواد فعلية من أي نوع لتأييد هذه "التقارير" المزعومة التي تتعلق باستخدام أسلحة كيميائية . وهذه " التقارير" سخيفة بطبيعتها ولا تصمد لاختبار التحليل العلمي الأولي . ومع أن " التقارير" عادة ما تبيّن زمان ومكان الهجمات الكيميائية المزعومة في أفغانستان ولاوس وكمبوتشيا ، ومختلف ظروف هذه الهجمات ، فان أي تحليل أولي يتسم بأقل قدر من الموضوعية يوضح الصفة الكاذبة والافترائية لهذه " الحقائق " .

ورغم " وفرة الشهود " على الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية ، لم يكن هناك عرض لأي أدلة مادية (اجزاء هيكلية ، ومؤن ، وأوعية ، وشظايا ، وما شابهها) لتدل على هذا الاستخدام . ولقد بينت ايضا شهادة ج . م . مونو ، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر في باشور ، باكستان ، الذي ذكر أن اطباء اللجنة الدولية للصليب الاحمر لم يصادفوا مريضا واحدا ظهرت عليه أي علامات لتأثير مواد سامة(Süddeutche Zeitung ، ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) ، بينت تلك الشهادة أن التقارير عن الحالات الوهمية لاستخدام الاتحاد السوفياتي لاسلحة كيميائية في افغانستان لا أساس لها .

وفي ضوء ما تقدم ، فانه من الطبيعي تماما أنه حتى فريق خبراء الأمم المتحدة الذي قام بتحقيق بشأن " التقارير " المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية " وجد نفسه ... غير قادر على الوصول الى نتيجة نهائية بصدد ما اذا كانت مواد الحرب الكيميائية قد استعملت في الحرب أم لا ". وأقر الخبراء بأنه " لم يتمكن الفريق من التعرف على علامات وأعراض توحي بالتعرض لمواد الحرب الكيميائية" (A/36/613 ، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) .

وثمة اعتراف غير مباشر بأن " التقارير " المتعلقة باستعمال الاسلحة الكيميائية من قبل الاتحاد السوفياتي في افغانستان ومن قبل فييت نام في لاوس وكمبوتشيا لا تقوم على اى اساس ، وارد في المذكرة الشفوية المؤرخة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ والموجهة الى الامين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، التي تفيد فيها بأن خبراء الولايات المتحدة أنفسهم الذين قاموا بدراسة المسألة توصلوا الى نتيجة مؤداها " ان أى عامل معروف من عوامل الحرب الكيميائية التقليدية ، سواء أكان منفردا أو مندمجا مع عوامل اخرى ، لا يمكنه أن ينتج كل الاعراض الموصوفة أو يتسبب في الموت بالسرعة التي ذكرتها التقارير (A/36/509 ، ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١) .

ومن الواضح أن هذا الوضع قد اجبر مؤلفي " التقارير " عن استعمال الاسلحة الكيميائية على الانهماك في البحث عن " حجج " جديدة تجعل حكاياتهم الملفقة تبدو أكثر اقناعا . وعليه ، فان المذكرة المذكورة أعلاه ، والمؤرخة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ والمقدمة من الولايات المتحدة ، والتي تنقل نتائج الفحوص التي يفترض أنها أجريت في منطقة الحدود الكمبوتشية التايلندية ، تطرح رواية حول استعمال مواد توكسينية في تلك المنطقة تنتمي الى مجموعة ترايكوثيسيني . ومما يدعى به أيضا أن مستوى المواد التي جرى اختبارها ، والتي تنتج طبيعيا بواسطة الفطريات المفزلية ، كان أعلى عشرين مرة تقريبا من المستوى الذى يحدث نتيجة للتسمم الطبيعي ، وانها لا تحدث بطبيعتها في المناخ الدافئ ، ومع ذلك ، فان المرافق اللازمة لانتاجها بصورة اصطناعية ليست موجودة في جنوب شرقي آسيا . ان مؤلفي هذه الوثيقة يعرفون بلا شك انه لم تتم بعد في مناطق معينة من جنوب شرقي آسيا دراسة المستوى الطبيعي للتسمم بالمايكوتوكسينات المنتمية الى مجموعة الترايكوثيسين ، وأن هذا المستوى قد يكون أعلى أو أقل بمئات أو آلاف المرات وذلك حسب الظروف المعينة .

ان أهمية النتائج التي استخلصتها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة هي موضع شك من قبل الاخصائيين في الولايات المتحدة نفسها . وكما ذكر على سبيل المثال في صحيفة واشنغطن بوست الصادرة في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، فانه من الممكن ان تكون النباتات المستخدمة في الاختبارات قد تلوثت بالخلايا الجرثومية الفطرية في الوقت الذى يمكن للمحتوى التوكسيني أن يزداد في اثناء نقله . وتشير الصحيفة ، من ناحية أخرى ، الى ان احتمال التلوث الطبيعي بالتوكسين ت - ٢ في آسيا نادرا ما كان موضع دراسة في السابق . أما فيما يتعلق بالتوكسين ذاته ، فانه يستخدم ، حسب قول الصحيفة ، على نطاق واسع في الولايات المتحدة ذاتها لأغراض تتصل بالبحث ويمكن ارساله بالبريد . ومن الواضح تماما أن هذا النظام في النقل لم يكن ليستخدم في حالة المواد الشديدة السمية المقصود بها أن تستخدم في الحرب . وأخيرا ، فان التقرير الآنف الذكر المقدم من فريق الخبراء ، والذى وزع بعد شهرين من اطلاق " الرواية " المتصلة بتوكسينات الترايكوثيسين ، يذكر أن الفريق لم يتمكن من التعرف لدى الاشخاص الذين أجرى مقابلات معهم على علامات وأعراض توحي بالتعرض لمواد الحرب الكيميائية .

وحتى في حالة الأشخاص الذين ادعوا بأنهم قد ساروا عبر منطقة ملوثة " بمسحوق أصفر " ، لم يكن تسجيل أية نتائج مميزة واضحة للتعرض لمواد كيميائية. وهكذا فان المحاولة المعتادة لاثبات ما لا يمكن اثباته تقوم للمرة الثانية على خيالات ولا تصمد لأى نقد .

وهكذا ، فانه ما من اجراء واحد من الاجراءات التي أعدت لتقديم الادلة على استعمال الأسلحة الكيميائية قد دعم بأوهى الحقائق . وهذا يولد انطباعا بأن ذلك لا يهم مؤلفي " التقارير " كثيرا . أما فيما يتعلق بمادة التقارير ، فانه في الامكان توضيح سخافتها بمثالين .

وعلى وجه التحديد ، فان أحد الأوصاف لآثار استعمال الاسلحة الكيميائية يجعل من الضرورى الاستنتاج بأن المواد المستعملة المزعومة لها القدرة في نفس اللحظة على التسبب في شلل الأعصاب والبثور الجلدية والاختناق والعجز وأنها تستطيع التسبب في النزيف الطويل الأمد حتى بعد موت الضحية ، وتؤثر على الجلد والأنسجة في مواضع معينة فقط ، وأن لها خواص سمية بالنسبة للنباتات ، وهلم جرا ، وذلك على الرغم مما يعرفه العلم معرفة جيدة في جميع ارجاء العالم من انه لا وجود في الطبيعة لمواد لها هذه الخواص المعقدة .

ومما لا يقل تهافتا في هذا الصدد " التقارير " عن الخواص الفيزيائية للمواد السامة القادرة على ما يبدو على التحول تلقائيا من حالة السائل المركب الى الحالة الصلبة ومن ثم الى غاز .

ومن المعلوم جيدا أيضا أن الولايات المتحدة ذاتها قد لجأت الى الاستعمال الواسع النطاق للأسلحة الكيميائية في غمرة العدوان الذى أطلقت له العنان في جنوب شرقي آسيا .

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، أكد السيد ل . شويكر ، وزير الصحة والخدمات الاجتماعية بالولايات المتحدة رسميا الحقائق المتعلقة باستخدام الولايات المتحدة للمواد الكيميائية على نطاق واسع في فييت نام . واعترف بأن الضحايا لا يشملون السكان الفييتناميين فحسب وانما يشملون ايضا عددا كبيرا من أفراد جيش الولايات المتحدة الذين اشتركوا في القتال . وبصفة خاصة ، أعلن رسميا لأول مرة على المستوى الحكومي أن ما يربو على ٤٥ مليون لتر من مختلف المركبات الكيميائية قد رشت في صورة ضباب فوق حدود فييت نام أثناء الحرب . ولقد أجرى بوجه اجمالي ، طبقا لما ورد في بيان السيد شويكر ، بضع مئات من العمليات الجوية الخاصة فوق فييت نام استخدمت فيها المواد الكيميائية السامة . وفي اثناء عمليات الرش لم يكن اولئك الذين سقطوا ضحايا لآثار المواد الكيميائية من بين المدنيين الفييتناميين الأبرياء والجنود الفييتناميين فحسب وانما كانت أيضا نسبة كبيرة منهم من أفراد جيش الولايات المتحدة الذين لم يكونوا على علم بالآثار الضارة للاحتكاك بتلك المواد . وحتى بعد سنوات عديدة لا يزال أفراد من جيش الولايات المتحدة يشكون من اعتلال صحتهم وصحة اطفالهم نتيجة لتلك الجريمة المشعة .

وطبقا لما ذكرته وزارة الصحة بالولايات المتحدة ، وردت شكاوى عديدة بامراض مختلفة الى ادارة المحاربين القدامى من ٢٠٠ ١ من افراد القوات الجوية الذين قاموا بتنفيذ مهام قتالية تتعلق برش المركبات الكيميائية ، و ٦٠٠ ٠٠٠ من أفراد القوات البرية الذين سقطوا ضحايا للتلوث المحلي . ويشكو معظمهم من اعتلال مفاجئ في صحتهم وظهور ما يسمى بالطفح الذى يسببه الكلورين واورام خبيثة على الجلد وصداع شديد والتهاب الكبد الوبائي والامراض المعدية المعوية واختلال التناسق في الحركات وازدياد في عدد حالات مرض السرطان .

بيد أن المعلومات التي قدمها السيد شويكر لا توضح الصورة الكاملة للحجم الفعلي للحرب الكيميائية التي شنتها الولايات المتحدة في فييت نام . وترد معلومات أوفر عن مدى استخدام الولايات المتحدة للاسلحة الكيميائية في وثائق المؤتمر العلمي الدولي المعقود في باريس عام ١٩٧٠ واشترك فيه خبراء في الاسلحة الكيميائية من كثير من بلدان العالم بما في ذلك الولايات المتحدة . وقد وردت الاشارة ايضا الى استخدام الولايات المتحدة للمواد الكيميائية في فييت نام ولاوس وكمبوتشيا في مذكرة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ موجهة من جمهورية فييت نام الاشتراكية عممت بوصفها وثيقة من وثائق لجنة نزع السلاح (CD/82) ، وحسب البيانات الممهدة تماما عن كونها وافية ، استخدمت الولايات المتحدة اكثر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ طن من المواد الكيميائية في فييت نام الجنوبية وحدها اثناء الحرب . وفي مرات عديدة تأثر بالمركبات الملوثة ما يزيد على ٤٣ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة وحوالي ٤٤ في المائة من الغابات ،كما دمر ٧٠ في المائة من مزارع جوز الهند و ١٥٠ ٠٠٠ هكتار من النباتات الاستوائية . وسقط أكثر من مليوني فييتنامي ضحايا للحرب الكيميائية ، مات منهم ٣٥٠٠ بينما لايزال الباقون يعانون من آثارها . واستخدمت الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها الولايات المتحدة على نطاق واسع ايضا في كمبوتشيا ولاوس بلا حدود وحتى دون مراعاة للقوانين الدولية القائمة . ففي كمبوتشيا وحدها لحقت الأضرار الناجمة عن استعمال هذه الاسلحة بما يصل الى ٨٥ في المائة من الغابات ونفق اكثر من ٥٠ في المائة من الحيوانات من جرائها ، في الوقت الذى يعاني فيه آلاف الكمبوتشيين من امراض مختلف تسببها المواد السامة . وفضلا عن ذلك فان المحاولات الرامية الى تأكيد أن الاتحاد السوفياتي يقوم باستخدام المواد السامة في افغانستان محاولات سخيفة كل السخف . ومن الواضح ان هذه التلفيقات يقصد بها تحويل الأنظار عن الحقائق المعروفة على نطاق واسع فيما يتعلق بتوريد الذخائر الكيميائية الامريكية الصنع الى العصابات التي تقوم بغزو الاراضي الافغانية من الخارج .

وقد زودت حكومة افغانستان بصور متكررة المجتمع الدولي بالمعلومات الوقائعية عن استخدام الاسلحة الكيميائية من قبل عصابات من الافغانيين المعادين للثورة الذين يرعى الامريكيون شؤونهم في حقيقة الامر . وهذه الاسلحة الكيميائية أعدت في الولايات المتحدة وأرسلت الى افغانستان حيث يستخدمها رجال العصابات الاجرامية ضد المواطنين الابرياء واطفال المدارس ولتسميم الحيوانات . وهذه مجرد حقيقة واحدة من العديد من الحقائق . ففي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ وقع صدام مسلح في مقاطعة هيرات الافغانية بين وحدة دورية تابعة للقوات المسلحة

لجمهورية افغانستان الديمقراطية واحدى العصابات المنحرفة التي تسللت من الخارج . وبعد الحاق هزيمة منكرة بهذه العصابة كان من بين الاسلحة التي تم الاستيلاء عليها اسلحة كيميائية وقنابل يدوية . وقد اجرت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تحقيقا دقيقا في هذه الحالة ، ووردت المواد التي شملها هذا التحقيق في بيان خاص للحكومة (مؤرخ في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٠) ؛ وبعد ذلك عرضت عينات من الذخائر الكيميائية الامريكية الصنع التي تم الاستيلاء عليها اثناء ايقاع الهزيمة بالعصابة في مؤتمر صحفي في كابول على ممثلي عدد من المنظمات الدولية والصحفيين الاجانب .

وان النوايا الحقيقية لمؤلفي الافتراءات الفريبة الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي ليست هي صرف نظر الجمهور عن استخدام الولايات المتحدة الواسع النطاق للاسلحة الكيميائية ضد شعوب الهند الصينية فحسب وانما هي ايضا تهيئة مناخ اكثر تأييدا للاستعدادات الواسعة لذلك البلد لتحديث قدرته على شن الحرب الكيميائية . ووفقا لخبراء الاسلحة الكيميائية ، تمتلك الولايات المتحدة الان اكبر ترسانة في العالم للاسلحة الكيميائية . وتبلغ مخزونات المواد السامة من نوع السارين وفي . اكس- ٢ (VX-2) من ٤٥ الى ٥٥ ألف طن . وتوجد في مستودعات الولايات المتحدة الكائنة في الولايات المتحدة نفسها وأوروبا واليابان والمحيط الهادئ ما يزيد على ٢ ملايين نوع من الذخائر الكيميائية ويبلغ مجموعها ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ طن . وتضم اسلحة جيش الولايات المتحدة اكثر من ٩٠ نوعا مختلفا من الذخائر الكيميائية .

ولزيادة التوسع في هذه الترسانة قررت الولايات المتحدة ان تبني مصنعا جديدا في باين بلاف في اركانساس لانتاج جيل جديد تماما من الاسلحة الكيميائية ، هو الاسلحة الثنائية . وتملك القوات المسلحة للولايات المتحدة بالفعل قذائف مدفعية ثنائية عيار ١٥٥ مم ("سارين - ٢") . وجارى حاليا صنع قذيفة مدفعية ثنائية عيار ٢٠٣ر٢ - ٢٠٠ مم (في . اكس- ٢) (VX-2) . وسوف تملك الولايات المتحدة عند الانتهاء من بناء المصنع الجديد ودخوله في مرحلة التشغيل ذخائر كيميائية جديدة لشبكات المدفعية الاساسية ، والقنابل الكيميائية المحمولة جوا من طراز بيج آي ، والرؤوس الحربية للقذائف الثنائية التكتيكية من طراز لانس ، والقذائف ذات الاجنحة واجهزة وكاستيتات الرش . وهناك خطط لزيادة المخزونات من الذخائر الكيميائية من ٣ ملايين الى ٥ ملايين وحدة ، ولتحديث القدرة على تخزين الاسلحة الكيميائية وزيادة هذه القدرة زيادة ملموسة . وتقدر تكاليف تنفيذ خطط اعادة تسليح الولايات المتحدة بالاسلحة الكيميائية بمبلغ ٤ بلايين دولار .

وفي ضوء ما سلف يتجلى السخف التام للاختلاق القائل بأن الاتحاد السوفياتي جزء من خطة مزعومة لاستخدام الاسلحة الكيميائية والسامة . وهذه الحملة الدعائية المسيئة تستهدف تقويض الاتفاقات الدولية لنزع السلاح . وتبين ان اولئك الذين ينشرون مثل هذه الاكاذيب لا يرغبون

في حل المشاكل التي هي ذات اهمية حاسمة بحق للحد من الاسلحة ولتجنب خطر الحـــرب . وان تلك الادعاءات الامريكية التي لا اساس لها والطريقة التي تطرح بها تبين ان واشنطـــن لا تدفعها في هذا الميدان الرغبة في تعزيز الاتفاقات الحالية للحد من التسلح ونزع الســـلاح أو الرغبة في احراز المزيد من التقدم في ذلك المجال ، وانما تدفعها ، استنادا الى ما تدل عليه الصورة باكملها ، رغبة معاكسة تماما .

ان الاتحاد السوفياتي لا يتزعزع في تأييده للتجريم الفورى والكامل للاسلحة الكيميائيـــة. وقد اشترك الاتحاد السوفياتي منذ وقت يرجع الى عام ١٩٦٩ ، مع البلدان الاشتراكية الاخـرى في تقديم مشروع اتفاقية محدد لحظر الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية لمناقشته في المحافـــل الدولية . وعندما اعتمدت الجمعية العامة مقررا بشأن التوقيع على اتفاقية لحظر الاسلحة البكتريولوجية فقط ، اشترك الاتحاد السوفياتي مع البلدان الاشتراكية الاخرى في عام ١٩٧٢ في تقديم مشـــروع اتفاقية محدد لحظر استحداث وانتاج وتكديس الاسلحة الكيميائية وتدميرها الى لجنة نزع السلاح . ولا يزال مشروع الاتفاقية المذكور على مائدة المفاوضات في لجنة نزع السلاح . كما ان الاتحـــاد السوفياتي يجرى منذ عام ١٩٧٢ مفاوضات ثنائية نشطة مع الولايات المتحدة حول تلك القضيـــة ، غير ان الامريكيين اوقفوا هذه المفاوضات في عام ١٩٨٠ دون اى خطأ يمكن ان يعزى الى الاتحاد السوفياتي ، ولم يعربوا منذ ذلك الحين عن اى استعداد لاستئنافها .

والبعثة السوفياتية لدى الامم المتحدة تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مرة اخرى استعـــداد الاتحاد السوفياتي لان يستأنف فورا المفاوضات السوفياتية الامريكية بشأن خطر الاسلحة الكيميائيـــة ولان يكون له دور نشط في الجهود المتعددة الاطراف المبذولة في هذا الميدان في لجنة نـــزع السلاح .

- - - - -